

السابق وليس كذلك اوضح فلو وجد في هذه السطر ماضى واعلم ان  
 سطر هذا البيت ما هو من نظم عصري السنوسي السيد العباس  
 احمد بن محمد بن عبد الله الجزيري قال ولا يقال لعلم الله مكتسب وهو  
 يوهى ان العلم من القول والاطلاق مع صحة المعنى كما قالوا في الضروري  
 حيث فسرت الاحتجاج لنظر وهل نفسير القول بالاعتقاد هنا  
 احسن لا يستحالة وقد برق او ما علقته الخ فينتم للضروري  
 الحاصل بمناهة العواسي مثلا فهو على الثاني من الكسب الا في قوله  
 وعندنا للعبد كسب عند الاشاعرة بل وعند غيرهم ممن يقول  
 بقدام العلم ان قلت على القول بان له تعلقا حاد تأجيل عليه ولذا ويل  
 قد لا يتوقف الا على محجذ تحقق المعلوم كما يوضحه مما سبق ولا يلزم ان  
 يكون كسبيا في الكسبي يتوقف على واسطة تزيد على المعلوم  
 فتدبر وفي تفسير البيضاوي ما نصه لنعلم اي يتعلق علمنا لتعلقا  
 حاليا مطابقا لتعلقه اوله تعلقا استقباليا في جعله لهذا  
 التاويل انما هو لتعليل البحث مع قولنا افعال الله لا تدل وليس  
 كلاما فيه والتاويل المناسب للمقام قول شيخنا معنى لعلم لا يظهر  
 لهم متعلق علمنا وقول شيخ السيوخ الملوي اطلق تعلم مفتوح  
 التاويل ويريد تعلم بضمها وكسر اللام او قولي انه اسند العلم للمتكلم  
 ويريد غيره على حدة وما لي لا اعبد الذي قطري واليه ترجعون  
 قال العلم معناه وما لكم لا تعبدون الخ كما هو مبني في محجذ  
 الالتفات من المتكلمين ومما لا يقال انه من باب تنزيل المتكلم  
 منزلة من لم يعلم وان رايته في اليواقيت عن ابن العربي فانه سمع  
 ولا اظنه الا وحيلا مدسوسا في الاستفهام في اي الجزين اما الكاري  
 اي يعلم ان احد منهم لم يخص حقيقة الحال فيعتز قول الجبر  
 والوهيبتا وانما في على حقيقة اي يعلم اجواب هذا الاستفهام  
 اما اخبارهم حيث بعثوا وبروية التاريخ على دراهم وقيمة كافي  
 قوله حاملا

فحاملا الشايع في مثل هذه الاستظهار حاصل غير مقصود  
 وعمل عند التليم السطر فان الحكم مادة لله قطعا اذ لا يوجد شئ بغير  
 الازمنة فمن ثم اعترض السيد الحوي اخرج ما وافق الوزن عن الشعر  
 في القرآن تعبد القصد ولك ان تقول المنفي قصد خاص وهو ان يجعل  
 بحيث يتحمل الاسلوب المتكلم به لولادة تامل وهو الحكم فسر اوله  
 الكتاب بالمطابقة وسبق ما فيه صحة سبق اوله الكتاب ما في اضافة  
 الصحة للشيء في يعنى الخ يشير الى ان الفا صيغة وانرا هي جمع  
 الصفات وان قوله سبيل الحق على حذف مضاف والرب على حذف  
 مضافين وليس بلازم فيها او سبيل الحق يحتمل البيان في الثانيين  
 لها هم المعطوفين الصفات وسبق الخلاف فيهما في اي انصاف تسمع  
 ففسر الصفة بالانصاف كما ان حاصل الفرض في صفة الخ خلا فالقول  
 الحكما والي الحسين البصري من المعتزلة ان حيانه تعالي غير صحة اتصافا  
 بالعلم والقدرة انظر المصنف نقض صيغة نقل المصنف في من عن  
 السعد اذ لو لم تكن صفة نقض في الصحة لكان اختصاصه تعالي  
 بهذه الصحة ترجيح بلا مرجح ونقض اجمال اذ لو كان مهي بالزم  
 ان يكون اختصاصا ذاته بهذه الصفة لصفة اخرى والا لزم الترجيح  
 بلا مرجح فيلزم التسلسل واجيب بان ذاته تعالي كافية في هذا  
 التخصيص والاقتضا قلت وهذا ايضا حسن في الملازمة من اصلها  
 فالحق ان في الامة ذاتية له لا يطلب لها تخصيص لقيامها به قد برق  
 العلم قيل هي تقيضي صحة القدرة والارادة ايضا وانما اقتصر على  
 العلم لانه شرط في غيره وشرط الشرط شرط في الشرط ولا يلزم هنا  
 ان هذا الاظهار الا لو قال يتوقف عليها صحة العلم لكنه قال تقيضي ولا يلزم  
 من اقتضا الشرط اقتضا الشرط فحسن المصنف مثلا تقيضي الموضوع  
 ولا تقيضي الصلابة الا ان يلتفت للمعنى الواقعي ولعله اقتصر على العلم  
 لسبقية علمه اسلفنا وغيرهما كالتسمع في بغير محي وما قاله